

مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في ثلاث دول إفريقية 16



أ.ف.ب

يحتاج أكثر من 16 مليون شخص متأثرين بتغيّر المناخ والنزاعات المسلّحة في منطقة الساحل المكوّنة من مالي وهي منظمة (IRC) وبوركينا فاسو والنيجر، إلى مساعدات إنسانية، وفقاً لتقرير نشرته، الاثنين، لجنة الإنقاذ الدولية غير حكومية أمريكية.

ويشكّل هذا الرقم «غير المسبوق... ارتفاعاً بنسبة 172 في المئة منذ عام 2016»، حسبما أشارت المنظمة التي أضافت أنّ «الدول الثلاث لا تمثّل سوى 0,9 في المئة من سكّان العالم، ولكنّها تشكّل 5 في المئة من الاحتياجات الإنسانية العالمية». وتشهد بوركينا فاسو ومالي والنيجر أعمال عنف في عدّة أجزاء من أراضيها، منذ نحو عقد من الزمن.

وفي الوقت نفسه، فإنّ معظم منطقة وسط الساحل «معرّضة بشدّة لتغيّر المناخ. إذ ترتفع درجات الحرارة بمعدّل 1,5

مرّة أسرع من بقيّة العالم، ومن المتوقّع زيادة تتراوح بين درجتين و3,4 درجة مئوية بحلول عام 2080»، وفقاً للتقرير

وأضاف التقرير أنّ مواسم الجفاف «الأطول» أو الفيضانات «تلحق الضرر بالمزروعات» التي يعتاش منها «78 في المئة من السكان» في هذه المنطقة. واعتبرت لجنة الإنقاذ الدولية أنّ الأمر عبارة عن «حلقة مفرغة»، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنّ التغيّر المناخي والفقر يزيدان من مخاطر النزاعات المسلّحة، التي تزيد بدورها من الفقر

وأضافت المنظمة غير الحكومية، أنّ هذه الأزمة المضاعفة التي تطول النساء خصوصاً «بشكل غير متناسب.. تُجبر الناس على مغادرة منازلهم وتدمّر مصادر دخلهم». وأفادت المنظمة بأنّ هناك أكثر من ثلاثة ملايين نازح، بما في ذلك مليونان داخل بوركينا فاسو وحدها

ويشير التقرير أيضاً إلى «ضعف القدرة» لدى الدول الثلاث، التي تعدّ من بين أقلّ عشر دول نموّاً في العالم، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تمّ الاستشهاد به في التقرير. ووفق لجنة الإنقاذ الدولية، فإنّ هذا الوضع الإنساني يرجع إلى «السلطات الاستعمارية الفرنسية»، التي «أهمّلت» تنمية بعض المناطق الريفية وإلى حكومات ما بعد الاستقلال

وأوضحت المنظمة أنّ «الانقلابات المتكرّرة» - 17 انقلاباً في وسط الساحل منذ عام 1960 - أدّت إلى اضطرابات في السياسات الاقتصادية ودفعت الحكومات إلى تركيز إنفاقها على الدفاع. وأوصت لجنة الإنقاذ الدولية بتقديم مساعدات إنسانية فورية لدول وسط الساحل، خصوصاً عبر تحسين وصول هذه المساعدات إلى محتاجيها